حركة الديمقراطيين العراقيين .. انبثقت عام ١٩٩٠ وعقدت مؤتمرها التأسيسي أواخر ٢٠٠٣

دعــوة إلى تحقيق المـصالحـة الـوطنيـة وتـأكيـد دور الامم المتحـدة في العـراق

بغداد / طارق الجبوري

شهدت الساحة العراقية ظهور اعداد متنوعة من الاحزاب والتنظيمات والتجمعات لكل واحدة رؤاها في معالجة اوضاع العراق ومواجهة المشاكل التي يعاني منها وترسيخ النهج الديمقراطي في المجتمع.

وحرصاً من (المدى) على تعريف القارئ بهذه الاحزاب والتيارات دأبت على نشر ملفات عن كل حزب أو تنظيم اشتقته من ادبياتها واللقاء بعدد من عناصرها.

وفي هذا الموضوع سنطلع على تاريخ تأسيس حركة الديمقراطيين العراقيين وابرز اهدافها وبرنامجها السياسي وستكون صفحات (المدى) مفتوحة لكل رأي يصب باتجاه بناء العراق الديمقراطي التعددي.

تاريخ الحركة

تأسست حركة الديمقراطيين العراقيين في شهر ت٢ في عام ١٩٩٠ ومنذ اصدار بيانها التأسيسي، شاركت الحركة في جميع الجهود الوطنية للتخلص من النظام الدكتاتوري، من خلال مساهماتها في أول مؤتمر عقدته المعارضة العراقية في بيروت عام ١٩٩١ لتمثل التيار الديمقراطي في ذلك المؤتمر.

وبالتعاون مع العديد من التنظيمات والشخصيات السياسية عملت الحركة على تشكيل المؤتمر الوطني العراقي الذي عقد مؤتمره الأول في فينا عام ١٩٩٢ وفي المؤتمر الثاني الموسع في صلاح الدين في نفس العام.

وجنبا إلى جنب مع العديد من التنظيمات والشخصيات السياسية ساهمت الحركة في رسم صورة واضحة لتصوراتها للفترة الانتقالية وذلك خلال صيف وخريف عام ٢٠٠٢,

قامت الحركة بدور فاعل في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في لندن في نهاية عام ٢٠٠٢ كما شاركت في اجتماع الناصرية الذي عقد مباشرة عقب سقوط النظام الدكتاتوري اضافة إلى مشاركتها في مؤتمر بغداد الذي تلى مؤتمر الناصرية.

كما ساهمت الحركة مع معظم القوى السياسية بالمشاورات والمباحثات التي افضت إلى التشكيلات السياسية التي شكلت في صيف عام ٢٠٠٣,

غاية الحركة والاهداف

اعادة بناء حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق نظام علمي يسعى إلى تطوير البلد ونقله من الإرث الدكتاتوري المتخلف إلى دولة ديمقراطية فدرالية عصرية وموحدة مع التركيز على وحدة الشعب العراقي بجميع أديانه وطوائفه وقومياته كنسيج اجتماعي متحد يستعين بخيمة الوطن العراقي وسيادة القانون الذي يرتضيه ويقره شعبه.

الحركة تعمل على تحقيق الاهداف الآتية:

١. إعادة بناء السلطة القضائية وصون استقلالها والعمل بمبدأ (لا سلطان على القضاء).

٢. تحقيق حياة ديمقراطية نيابية بما يلزم مسؤولية السلطة التنفيذية امام المجلس النيابي المنتخب وتطبيق نظام الانتخاب المباشر من قبل الشعب على اساس تقسيم العراق إلى دوائر انتخابية بحسب المناطق وتبعاً لعدد السكان.

٣. انماء الحياة السياسية ديمقراطياً والعمل على اطلاق الحريات العامة مثل الحرية الفردية وحرية التعبير عن الرأي والكلام والاعتقاد والتملك والاجتماع والنشر والصحافة. وتكريس مبدأ العدالة بين العراقيين في النصوص القانونية ومبدأ المساواة بينهم في الحقوق والواجبات وعلى اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية.

٣. اعادة بناء الجهاز الحكومي بشكل يضمن زيادة كفاءته وتخليصه من أطر الروتين الموروثة من الأنظمة السابقة، كما إن اعادة بناء الجيش والقوات المسلحة أمر اساسي ليكون جيشاً مبنياً في عقيدته على الدفاع عن الوطن وعن أمن المواطنين وحسب.

٥. تعزيز العلاقات الخارجية بشكل ودي مع الدول العربية والاجنبية وبخاصة مع دول الجوار والتعاون مع كافة الدول بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والعمل على رفع الاضرار التي لحقت بالعراق جراء سياسة الحكم الدكتاتوري وما ترتب على ذلك من قرارات كبلت العراق بقيود سياسة واقتصادية.

٦. التركيز على مبدأ الاقتصاد الحر والعمل على سياسة التنوع بمصادر الدخل وعدم الاعتماد على صناعة النفط كمصدر أساسي من مصادر الاقتصاد.

٧. العمل على تمكين القطاع الزراعي من المساهمة وبشكل فعال في رفد الاقتصاد العراقي وذلك من خلال تعديل قانون الملكية الزراعية رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ والمعروف بقانون الاصلاح الزراعي وتعديلاته اضافة إلى ادخال الطرق الحديثة في جميع العمليات الزراعية ابتداء من استصلاح الأراضي مرورا باستخدام التقنيات الحديثة لطرق الري والزراعة وانتهاء بتشكيل شركات زراعية كبرى مساهمة ومتخصصة في جميع مجالات الزراعة والثروة الحيوانية.

٨ القيام بمشروع حديث لانشاء وتحسين طرق المواصلات البرية والجوية والمائية على وجه يؤمن الاتصالات بين كافة انحاء العراق من جهة والعالم من جهة أخرى.

٩. تطبيق مبدأ الضمان الاجتماعي بشكل يتناسب مع وضع العراق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ليضمن كل فرد حدود المعيشة التي تليق به، وتشريع قانون للأحوال الشخصية يحقق العدالة الاجتماعية.

١٠. العمل على تمكين المرأة من أخذ دورها الأساس والرئيس في المجتمع وتمكينها من القيام بدورها اللائق في الحياة الاسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية.

١١. ارساء مبدأ العلاج المجاني مقابل رسوم زهيدة والعمل على نشر الوعي الصحي وانشاء المستشفيات المتخصصة ونشرها على الساحة العراقية بشكل يتناسب وكثافته السكانية مع تشجيع عمل القطاع الطبي الخاص.

١٢. اصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالمحافظة على البيئة والتي تشمل انشاء مراكز للصرف الصحي في جميع مناطق العراق واصدار قانون خاص يعالج منع التلوث البيئي يشمل التلوث الصناعي والزراعي والمدني مع العمل على زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر.

١٣. العمل على جعل التعليم الزامياً للمرحلة الابتدائية ومجانياً لغاية المرحلة الثانوية وانشاء مدارس تستوعب جميع اطفال العراق مع وضع برامج لمكافحة الأمية وتشجيع قيام المدارس الأهلية بمختلف المجالات ومنها المدارس الدينية والمدارس التقنية.

١٤ . تحديث مولدات وشبكات التيار الكهربائي بشكل يضمن تغطية كاملة للطاقة في جميع مجالاتها السكنية والزراعية والصناعية على جميع بقاع الوطن.

١٥. تحديث الاتصالات السلكية واللاسلكية وإدخال تكنولوجيا الانترنت وباقي خدمات الكمبيوتر على جميع المستويات.

الهيكلية التنظيمية

تتكون حركة الديمقراطيين العراقيين من اعضائها البالغين والذين تنطبق عليهم شروط المواطنة العراقية وشروط حسن السيرة والسلوك وشروط السن القانونية والتي لا تقل عن ثماني عشرة سنة ويتم الانتساب للحركة من خلال ملء استمارة الانتماء وتزكية عضوين عاملين فيها.

المؤتمر العام: المؤتمر العام للحركة هو أعلى سلطة في الحركة ويعقد سنوياً انعقاداً عادياً عبر ممثلين منتخبين عن كافة فروع الحركة اضافة إلى اعضاء اللجنة التنفيذية ويتم التحضير لعقد المؤتمر بقرار من اللجنة التنفيذية تحدد فيه تاريخ الانعقاد مع تشكيل لجنة تحضيرية تضم اعضاء من اللجنة التنفيذية واعضاء من المؤتمر العام السابق للتحضير للمؤتمر ويتم الاعلان عن ذلك بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ الانعقاد.

تشكيلات المؤتمر العام التي تشمل على ما يلي:

١. اللجنة التحضيرية: ويتم تشكيلها كما تمت الاشارة إليه من قبل اعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء في المؤتمر العام السابق وتأخذ هذه اللجنة على عاتقها المهام الآتية:

أ . اعداد الاوراق السياسية والتنظيمية والفكرية للحركة.

ب . تقديم الدراسات المقدمة من قبل لجان واعضاء الحركة إلى المؤتمر.

ج . اعداد برنامج المؤتمر.

د . تسمية هيئة رئاسة المؤتمر.

هـ . تسمية اعضاء لجنة ضبط قاعة المؤتمر والاشراف على الانتخابات.

٢. هيئة المؤتمر: ينتخب المؤتمر العام هيئة للرئاسة مقترحة من قبل اللجنة التحضيرية وبمجرد انتخاب هيئة الرئاسة يتقدم الأمين العام للحركة وأعضاء الامانة العامة واللجنة التنفيذية باستقالاتهم إلى المؤتمر وتقوم الرئاسة بتسيير أمور المؤتمر لحين انتخاب لجنة تنفيذية جديدة.

٣. لجنة ضبط القاعة والإشراف على الانتخابات: تنتخب هذه اللجنة من قبل المؤتمر العام وبتوجيه من اللجنة التحضيرية وتكون مهامها محددة بضبط القاعة وإقرار النظام فيها اضافة إلى فرز الاصوات.

اللجنة التنفيذية: تتكون اللجنة التنفيذية من سبعة عشر عضواً وثلاثة اعضاء احتياط يتم انتخابهم من قبل المؤتمر العام.

وتتمتع هذه اللجنة بجميع الصلاحيات التي يخولها لها المؤتمر العام وتمثل اللجنة التنفيذية أعلى سلطة بين مؤتمرين وتشكل اللجنة التنفيذية لجان فرعية متخصصة تغطي جميع الهياكل التنظيمية للحركة كاللجنة التنظيمية واللجنة السياسية ولجنة العلاقات الخارجية، ولجنة القطاع النسوي، ولجنة الشباب والطلبة، ولجنة العشائر، واللجنة الاعلامية، واللجنة المالية.. الخ. من لجان ترتئي تشكيلها اللجنة التنفيذية.

الأمانة العامة: تنتخب الامانة العامة من قبل اعضاء اللجنة التنفيذية ويكون عددهم سبعة وتتمتع الأمانة العامة بأعلى الصلاحيات التنفيذية والتخطيطية والتنظيمية للجنة التنفيذية.

الأمين العام: هو الرأس التنفيذي للحركة ويكون مسؤولاً امام الأمانة العامة واللجنة التنفيذية ويتم انتخابه من قبل الأمانة العامة.

الفروع: تكون لدى الحركة فروع في جميع انحاء الوطن العراقي وحيثما وجدت حاجة لافتتاحها وتنتخب الهيئة العامة للفرع لجنة تنفيذية محلية مكونة من تسعة اشخاص ينتخبون مسؤولاً عن الفرع من بين اعضائها كما وتجري الفروع انتخابات سنوية من خلال هيئاتها العامة لاختيار ممثليها في المؤتمر العام السنوي كما تمت الاشارة إليه سابقاً.

احكام عامة

لحركة الديمقراطيين العراقيين احكام عامة هي:

١. لا يجوز النقاش والتعليق والبحث في أي مسألة تم التصويت عليها داخل المؤتمر، إلا اذا كانت متعارضة مع النظام العام لإدارة سير الجلسات.

٢. يتم وقف عمل المؤتمر فوراً في حالة حدوث أي خلال يخرج المؤتمر عن نظام سير الجلسات ويتم أثارته نم قبل احد اعضاء المؤتمر بعد رفعه يديه بهذه الاشارة.

٣. أي مقترح يتضمن تغييراً في دستور الحركة ونظامها الداخلي يجب ان يقدم من قبل اعضاء اللجنة التنفيذية أو من خمسة وعشرين عضوا من اعضاء المؤتمر السابق على ان يقدم هذا الطلب مكتوباً للجنة التحضيرية وبمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً من تاريخ عقد المؤتمر العام ويجب ان يفوز هذا المقترح بثلثي عدد اعضاء المؤتمر ليتم اقرار التعديل.

٤. للهيئة العامة ومن خلال خمسين عضوا من اعضاء المؤتمر الحق بالمطالبة بعقد مؤتمر استثنائي عام لمناقشة مسألة محددة كما يحق للجنة التنفيذية مجتمعة ان تمتلك نفس هذا الحق لعقد مؤتمر طارئ.

٥. في حالة غياب أو خلو منصب الأمين العام تتولى الأمانة العامة تصريف الأمور وتتمتع بنفس صلاحيات الأمين العام لحين انتخاب أمين عام جديد.

مالية الحركة:

تتكون مالية الحركة من:

١. بدل الاشتراك الشهري الذي يحدد مقداره من قبل المؤتمر العام ويدفع في بداية كل شهر ويجوز ان يعفى العضو من بدل الاشتراك بقرار من الأمين العام للحركة.

٢. تبرعات اعضاء الحركة، وريع الحفلات وغير ذلك بموجب القانون.

٣. التبرعات والمساعدات التي تقدم من الحكومة العراقية والهيئات والجمعيات الدولية والمحلية والهيئات الانسانية والعالمية.

٤. ما تحققه الحركة من ارباح جراء طبع ونشر المؤلفات من مطبوعات الحركة والصحافة.

٥. للحركة شخصية معنوية يحق بموجبها تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وتسجيلها باسمها.

٦. اذا انحلت الحركة فان أموالها تكون لمن يقرره اعضاء الهيئة العامة ووفق القانون.

انعقاد المؤتمر التأسيسي

وفي ضوء التغيرات الجديدة والتحولات في المجتمع العراقي.. قررت الحركة عقد مؤتمرها التأسيسي الأول ووضعت يوم ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٣ موعداً لذلك.. فبدأت اللجنة التحضيرية للإعداد له بعقد اجتماعها ولقاءاتها وشكلت لجاناً فرعية لها في مراكز المحافظات وبدأت الممارسة الديمقراطية تأخذ مكانها في جميع نضالات الحركة فعقدت مؤتمرات فرعية في جميع المحافظات انتخب فيها المؤتمرون ممثليهم إلى المؤتمر العام.. وعقد المؤتمر التأسيسي الأول للحركة في الموعد المحدد وبحضور أكثر من مائتي وعشرين مندوباً وجرت نقاشات موسعة وبناءة للبيان السياسي وللنظام الداخلي.. وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة عامة وانتخاب الأمين العام.

لقد ساهمت الحركة بعد انعقاد مؤتمرها التأسيسي بدور إيجابي في تعزيز روح الديمقراطية في العلاقات الوطنية. وساهمت في الحوارات التي أدت إلى تشكيل مجلس الحكم.. وأيدت قيامه كخطوة إيجابية نحو الأمام على الرغم من عدم مشاركتها فيه.

وساهمت الحركة في نشر الوعي وتعزيز الديمقراطية وأصدرت جريدة أسبوعية باسم (المتحد الديمقراطي).. ولكنها توقفت عن الصدور بعد عدة أعداد لأسباب فنية.. كما لعبت الحركة دوراً مهماً في تعرية القوى الإرهابية فأدانت جميع العمليات الجبانة.. التي استهدفت حياة المواطنين ورموز شعبنا فأصدرت عدداً خاصاً من الجريدة استنكاراً لاغتيال آية الله العظمى محمد باقر الحكيم رحمه الله. وبيانات تدين وتشجب جميع الأعمال الإجرامية وأصدرت بيانات حول الأحداث الدامية في الفلوجة والنجف الأشرف ولا تزال الحركة تعمل بجد رافعة شعار مكافحة الإرهاب وإدانته ومحاربته..

دعوة للمصالحة الوطنية

كما دعت الحركة إلى ضرورة المصالحة الوطنية ودمج أعضاء البعث المنحل في المجتمع العراقي.. ومحاسبة من تلطخت أيديهم بدماء أبناء شعبنا.

وسعت حركة الديمقراطيين العراقيين ومنذ توقيع اتفاقية ١٥ تشرين الثاني بين مجلس الحكم وسلطة التحالف.. للعمل على إعطاء الأمم المتحدة دوراً أكبر في عملية رسم التشكيلات السياسية للفترة الانتقالية..

إن دخول الأمم المتحدة كطرفاً أساسياً في العملية السياسية داخل العراق يضفي نوعاً من الشرعية الدولية والمصداقية لهذه التشكيلات كما انه يختزل دور سلطة التحالف في التفرد بقراراتها..

وأكدت الحركة على حقيقة أن التشكيلات السياسية يجب أن تنبثق من خلال مؤتمر وطني عام يتمخض عنه مجلس تشريعي مؤقت وهذا المجلس بدوره يعزز حكومة انتقالية تقوم بمهامه في التحضير لإجراء الانتخابات العامة القادمة.

وبرغم التحفظات والملاحظات التي أبدتها الحركة حول تشكيل الحكومة المؤقتة.. فإن الحركة شاركت فيها بشخص أمينها العام إذ تقلد إحدى الحقائب الوزارية.. إن الدافع لهذه المشاركة هو الظرف العصيب الذي يعيشه وطننا العراقي والشعور بالمسؤولين وتحمل أوزارها.. ولنساهم في عملية صنع القرار الذي يخدم بلدنا ويدفع بعجلة التطور الأمني والاقتصادي إلى الأمام.

أما بالنسبة إلى الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في أوائل عام ٢٠٠٥ فإن الحركة وضعت نصب عينها المساهمة الفاعلة في تحشيد كل الطاقات لإيصال أكبر عدد من مرشحيها إلى البرلمان. فعمدنا إلى تشكيل لجنة انتخابية عليا.. تقوم بالتهيئة والتحضير للانتخابات واختيار الشخصيات والوجوه المعروفة بمواقفها الوطنية والاجتماعية لزجها في هذه العملية الديمقراطية..

البرنامج السياسي للحركة

وفي ضوء ما تقدم تطرح الحركة برنامجها السياسي إلى جميع القوى السياسية الوطنية والديمقراطية والإسلامية.. آملة المناقشة والحوار وسماع الرأي والرأي الآخر، من أجل الخروج ببرنامج موحد من أجل عراق ديمقراطي فيدرالي موحد وترى في المبادئ الاتية أساساً للعمل:

١-إن الشعب العراقي الموحد بجميع قومياته وأقلياته ومذاهبه وهم متساوون في الحقوق والواجبات.

٢-إن مبدأ الديمقراطية ومبدأ الانتخاب يجب أن تكون لهما السيادة والشرعية.

٣-العمل على التمتع بالسيادة المطلقة للعراق.. وإزالة جميع آثار النظام البائد.. والآثار التي انتقصت من سيادة العراق بعد الاحتلال.. والحصول على الاستقلال السياسي والاقتصادي الكاملين.

٤-اجتثاث الفقر (البطالة.. التأمين الصحي. التأمين الاجتماعي).

٥-العمل على التصدي للهجمة الحضارية الغربية على طبائع وعادات مجتمعنا.

٦-احترام مبدأ الفيدرالية الجغرافية الإدارية ضمن وحدة العراق.

٧-الإسلام دين الدولة الرسمي ومصدر رئيس من مصادر التشريع.

٨-العمل الدؤوب والمساهمة الفعالة في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله..

إن القوى الوطنية والديمقراطية وهي تعلن عن الأفكار والمبادئ والقيم التي تتمسك بها تؤكد على ما يأتي:

١-العمل على بلورة دستور دائم للدولة الجديدة يأخذ بنظر الاعتبار جميع التجارب التي رافقت الدولة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ وما أفرزته من أنظمة دكتاتورية قمعية وأن يؤخذ بنظر الاعتبار أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي وإنه مصدر أساس من مصادر التشريع.

٢-احترام مبدأ الفيدرالية الجغرافية الإدارية ضمن وحدة العراق.. كونه النظام الوحيد القادر على ضمان وحدة الشعب العراقي بجميع مكوناته والحارس على ضمان مصالح الجميع دون تمييز أو اضطهاد والقادر وحده على ضمان تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعي.

٣-العمل على بناء قوات مسلحة وطنية مبنية على أسس جديدة تأخذ بنظر الاعتبار حب وحماية الوطن وخدمة المواطن وضمان أمنه واستقراره.

٤-العمل على إصدار قانون حضاري للجنسية العراقية بنسجم مع قيم حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وقيم الديمقراطية.

٥-العمل على تفعيل دور المرأة في المجتمع وأعطائها الدور الحقيقي من عملية البناء.

٦-العمل على تطبيق مبدأ الضمان الاجتماعي بشكل يتناسب مع وضع العراق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ليضمن كل فرد حدود المعيشة التي تليق به.

٧-تعزيز وتمكين القطاع الزراعي من الإسهام في تطوير مصادر العراق.

٨-التركيز على مبدأ الاقتصاد الحر والعمل على سياسة التنوع بمصادر الدخل ومساعدة القطاع الخاص للنهوض بمهامه.

٩-القضاء سلطة مستقلة وهو ضمانة مهمة من ضمانات تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

١٠-العمل على جعل التعليم إلزامياً ومجانياً وإنشاء مدارس تستوعب جميع أطفال العراق.

١١-الاهتمام والعناية بقطاع الشباب والرياضة.

اعضاء الامانة العامة

١- د. قاسم عباس داود الأمين العام
تاريخ الولادة: ١٣/ ٤/ ١٩٤٩
الناصرية
التحصيل العلمي:بكالوريوس علوم جامعة بغداد ١٩٧١،ماجستير جامعة ويلز - بريطانيا ١٩٧٨،دكتوراه جامعة ويلز - بريطانيا ١٩٨١
الحالة الاجتماعية:متزوج، وله ثلاثة أبناء.
العمل:
-المساهمة في تشكيل حركة الديمقراطيين العراقيين ١٩٩٠,
-أنتخب أميناً عاماً لحركة الديمقراطيين العراقيين في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في أواخر عام ٢٠٠٣,
-المساهمة والمشاركة الفاعلة في مؤتمرات المعارضة العراقية ضد النظام الدكتاتوري البائد في بيروت وفينا وصلاح الدين ولندن ومؤتمر الناصرية ومؤتمر بغداد.
-استوزر في الحكومة الانتقالية وزيراً للدولة.

٢-عدنان شريف الخيون
مواليد ١٩٣٩،دبلوم إدارة
عضو الأمانة العامة

٣- سعد الطائي
مواليد ١٩٤٥،بكالوريوس تربية
عضو الأمانة العامة

٤-صباح عبد الحسن الزيدان
مواليد ١٩٥٧
عضو الهيئة التنفيذية
عضو الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية

٥-راسم عباس داود العنزي
تولد ١٩٥٢،بكالوريوس إدارة واقتصاد
عضو الأمانة العامة

٦-ليث عدنان الحسيني
التولد ١٩٦٦،معهد تكنولوجيا - بابل
مسؤول فرع الحركة في الحلة

٧-المحامية نوال جواد شكر
١٩٤٨،بكلوريوس قانون
عضو الامانة العامة

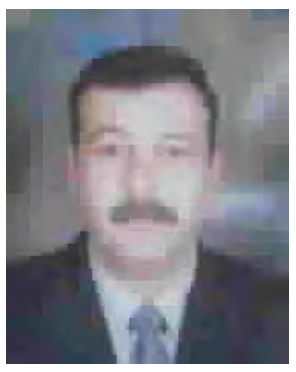
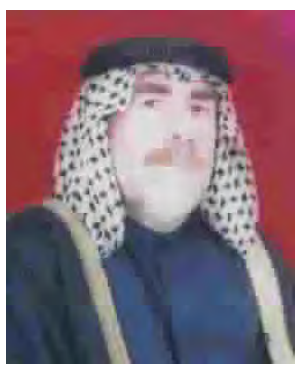

في العمارة..

كيف ينظر المثقفون لمستقبل الديمقراطية في العراق؟

ميسان - محمد الحمراني

مع تغيير نظام صدام، بدأ الحديث في الشارع العراقي عن مستقبل الديمقراطية وكيف بإمكاننا ان نعزز دورها للخروج من عنق الافكار الاستبدادية ومن اجل التعرف على وجهات نظر النخب المثقفة حول الديمقراطية، التقينا بمجموعة من مثقفي مدينة العمارة..

أولويات الديمقراطية

يقول الشاعر (حسن سلمان) في حديثه عن الديمقراطية: ان الكثير من ابناء الشعب العراقي لا يعرفون الغايات التي تتشكل من اجلها الديمقراطية وليس من السهل ان نفرض عليهم تغيير اطارهم الحياتي، الذي اعتادوا عليه منذ سنوات ونحتاج الان تعريف اغلب ابناء شعبنا بجدية الديمقراطية من خلال التركيز على الاعلام، لازاحة المناخ الحربي والافكار الشمولية من رؤوس الكثير من الاشخاص الذين اكتسبوا هذه الافكار من اشاعة نظام صدام لها... ان الحديث عن خلق مناخ ديمقراطي يشبه التداخل الجراحي حتماً سيؤدي إلى الفشل.. اما المسرحي (جميل جبار) فقد تحدث عن هذا الموضوع بما يلي: الان لا توجد ديمقراطية، السلطة العشائرية، والعلاقات الشخصية والحزبية هي المتنفذة وفي اطار هذه العلاقات دائماً لا توجد غير المصالح الشخصية والتي هي تتناقض مع البناء الديمقراطي للبلد ولا نريد السؤولين في الحكومة الجديدة يعينوا اقاربهم المراكز الحساسة والدوائر التي تحتاج اصحاب الكفاءة.. المواطن لا يتمكن الآن ان يتنبأ بمستقبل الديمقراطية وهو يشاهد وأد الآراء من قبل المسؤولين الجدد وعدم الاهتمام بالطاقات العلمية والعمل وفق الطروحات الانفعالية والارتجالية.. اعتقد ان الحديث عن الديمقراطية يحتاج إلى سنوات من التركيز على تطوير الجوانب الثقافية لدى المواطنين.

شجاعة الطرح

أما الناقد (حسن الكعبي) فكان له رأي مختلف قال: ان الديمقراطية الان تغرس بذرتها الاولى: فلم يكن بإمكان أي مواطن ان يبدي رأياً في زمن الدكتاتور والان الكثير من الناس تطرح آراءها بشجاعة وتتظاهر وتضرب عن العمل من دون أي رادع ولكن الحكومة المؤقتة ركزت على جانب مهم وهو الغاء المظاهر المسلحة... لانها تسبب الفوضى وهي محقة في ذلك حتى لو استخدمت بعض الوسائل غير الديمقراطية، لان في ذلك مصلحة الجميع، يجب ان نختلف ونحن اصدقاء.. يجب ان ينتهي زمن العنف ويرحل مع صدام وحكومته المستبدة ويبدأ عالمنا جديداً بكل ما يحمله من رؤى جديدة منسجمة مع بناء عراق ديمقراطي وحتماً في طريق الديمقراطية، توجد الكثير من العقبات ولكن الفائز هو الذي يتجاوز الاخطاء السابقة ويحاول ان يبني نفسه من جديد وهذه المهمة ليست مسؤولة عنه الحكومة المؤقتة فقط ولكن يجب ان يشترك فيها اغلب المواطنين.

الشاعر والمترجم (رعد زامل) كان محايداً في كلامه فقال: نحن الان لا يمكن ان نوجه اتهاماً إلى جهة معينة ونقول انها سبب لعدم وجود الديمقراطية، لاننا خرجنا من مرحلة.. محملة بالاتهامات واللاوعي السياسي نحن في هذه الفترة ورغم كل المعارك التي تجري حولنا نعتبر في فترة نقاهة.. بعد سنوات من القسوة والخوف.. هي فترة حكم نظام صدام.. الان يجب ان لانتسرع ونحكم على الشعب العراقي ومصالحه الوطنية ويجب ان نتحمل ونصبر على كل ما نتعرض له من عقبات في طريق بناء الديمقراطية وكل طموحنا بأن تكون المرحلة القادمة منطلقاً جديداً لعراق حر ديمقراطي.

احترام اختلاف الرأي

نتقبل كل ما ورد من اختلاف في الآراء حول الديمقراطية، لان هذا وحده يجعلنا في موضع المحايد، لان فيه احترام لوجهات النظر الشخصية وعلى الرغم من أن أغلب الاجابات كانت تركز على نقاط هي من المشروع الديمقراطي ولا بد من الاهتمام بمعالجتها لاستئصال الكثير من الامراض، التي ولدتها دكتاتورية صدام.. ويعلم الجميع لا يمكن ان يحدث هذا بين ليلة وضحاها ويحتاج إلى استراتيجية ذات وعي بالمتغيرات الثقافية في العالم.